

Distr.: General
25 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيا رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إليكم من
حلمي عقيل، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وسأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فضلي شورمان
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال المؤقت



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونان في نيويورك والمعممة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/65/901-S/2011/424)، والتي تتضمن ثانياً مزاعم بانتهاكات "لقواعد الملاحة الجوية الدولية ولللمجال الجوي الوطني للجمهورية"، وأن ألفت انتباهكم الكريم إلى ما يلي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مزاعم مماثلة بحدوث ما يُسمى انتهاكات للمجال الجوي وقواعد الملاحة الجوية قد دُحضت في مراسلاتنا السابقة الموجهة إليكم، كان آخرها في رسالتنا المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ (A/65/806-S/2011/235، المرفق). وأود، أن أكرر القول، مُجدداً، أن الرحلات الجوية ضمن المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص إنما تتم بمعرفة سلطات الدولة المختصة وموافقتها الكاملتين، حيث لا سلطان عليها للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص ولا حق لها في إبداء أي رأي بشأنها مهما كان. ولا بد من التشديد على أن الادعاءات بحدوث ما يُسمى انتهاكات لقواعد الملاحة الجوية إنما هي باطلة، بالنظر إلى أن سلطة الطيران المدني في الجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة بتوفير خدمات الملاحة الجوية ومعلومات الطيران.

وكما ورد في رسالتنا السابقة، فإن التأكيدات من ذلك القبيل إنما تقوم على أساس ادعاء زائف وغير قانوني بأن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تنبسط على الجزيرة بأكملها، شاملة أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. وهذه المُحاجَّة الزائفة من الجانب القبرصي اليوناني إنما تتجاهل الحقائق الراهنة في جزيرة قبرص، ألا وهي وجود دولتين مستقلتين، كل منهما تمارس سيادتها وسلطانها ضمن الأراضي التابعة لها.

إن المحاولات التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني، من خلال ادعاءات كاذبة غالباً ما كررها لخلق الشرعية على إدارة غير شرعية، هي محاولات عقيمة، ذلك أن الشعب القبرصي التركي لن تنطلي عليه تلك المطالب غير العادلة. وإن ما سيؤدي فعلاً إلى جو أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن التبجح بحقوق ومسؤوليات لا يمتلكها شرعاً، وأن يوقف جميع الأعمال العدائية تجاه الشعب القبرصي التركي.

وأود أن أسجل رسمياً مرة ثانية أن سلطة الطيران المدني القبرصية التركية تتخذ كل الاحتياطات اللازمة للملاحة الجوية، وأنها على أهبة الاستعداد للتعاون مع نظيرتها في

الجنوب، حرصا على سلامة الملاحة الجوية في المنطقة. وإذا ما استجابت السلطات القبرصية اليونانية بشكل إيجابي لهذا التعاون فإن ذلك سيكون علامة على صدق النوايا من جانبها.

وعلاوة على ذلك، لا بد من تذكير الإدارة القبرصية اليونانية بأن نظيرها الآن، ولطالما كان وما برحت دائما، هو الجانب القبرصي التركي، وليس تركيا، وأن إمعانها في إنكار حقوق القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة لا يشير بالخير بالنسبة لإمكانات التوصل إلى تسوية النزاع في قبرص وفقا للمعالم التي حددها الأمم المتحدة، ألا وهي إقامة شراكة على أساس اتحاد فيدرالي يضم منطقتين ومجتمعين مع المساواة سياسياً بين الدولتين المشكّلتين لهذا الاتحاد.

وبدلاً من استمرار الجانب القبرصي اليوناني في ادعاءاته المعروفة جيداً، والتي من الواضح أنها لا تسهم في بثّ روح من الثقة والشراكة بين الجانبين، لا بد له من تبيان الالتزام والاشتراك بشكل بناء في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة لتمهيد الطريق من أجل التوصل إلى تسوية عادلة لمسألة قبرص مقبولة لدى الطرفين.

وسأكون ممتناً لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حلمي عقيل

الممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص